

اللجنة الاستئنافية للمخالفات و المنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات و منازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2025-240763

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-240763-2024)

في الدعوى المقامة

المستأنفة من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
المستأنف ضد / المكلف هوية وطنية رقم (...), رقم مميز (...)
الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الإثنين 21/04/2025م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات و منازعات ضريبة الدخل المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 26/02/1444هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٌّ من:

رئيساً الدكتور / ...
عضوًا الدكتور / ...
عضوًا الأستاذ / ..

الوقائع

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 18/08/2024م، من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و منازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (...) الصادر في الدعوى رقم (...) المتعلقة بالربط الزكي للأعوام من 2015م إلى 2018م، في الدعوى المقامة من المكلف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:
إلغاء قرارات المدعي عليها / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في مواجهة المدعي / ... (رقم مميز ...) المتعلقة بالربوط محل الدعوى.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولًا لدى المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك)، فتقدمت بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ تعترض الهيئة على قرار دائرة الفصل محل الطعن، فإنها تدعي فيما يتعلق بالأعوام من 2015م إلى 2017م بأن قرارها جاء متوافقاً مع أحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) لعام 1438هـ حيث تم احتساب الوعاء الزكي بناءً على البيانات الظاهرة للهيئة في إقرار عام 2014م بخلاف الربح والذي يقدر بنسبة (15%) من إجمالي إيرادات النشاط لعام السابق (2014م) استناداً للفقرة (9) من المادة (13) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة. وأما ما يتعلق بعام 2018م، توضح الهيئة للدائرة الموقرة بأن تم الاحتساب بناءً على رأس مال السجلات التجارية استناداً للفقرة (5) من المادة (13) من اللائحة

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2025-240763

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-240763-2024)

التنفيذية لجبيبة الزكاة، حيث يتضح أن الكيان القانوني عبارة عن مؤسسة فردية ولديه سجل تجاري رئيسي بالإضافة إلى سجل فرعى، ويتمثل نشاطه حسب السجل الرئيسي في تجارة الجملة والتجزئة في معدات وأجهزة المطاعم، والسجل الآخر الفرعى يتمثل نشاطه في إنتاج (مصنع) منتجات وأشكال مناسبتل وحديد مشغول، وأخر قوائم مالية تم تقديمها لعام 2014م، وعليه فإن الهيئة مارست صلاحيتها الممنوحة لها بموجب ذلك والذي يخولها بمحاسبة المكلف تقديرىاً، وأضافت بأن الدائرة مصدرة القرار بإلغاء اجراء الهيئة مؤيدة لوجهة نظر المستأنف ضده نظراً لأن الهيئة لم تقدم ما يثبت ممارسة المكلف للنشاط خلال الأعوام محل الخلاف، وعليه تجيب الهيئة بأن لدى المكلف عدد من الأنشطة وهي على النحو الآتى: ترخيص المصنع رقم (...) تم إلغاءه بتاريخ 1440/10/21هـ الموافق 2019/6/24م أي بعد الأعوام محل الخلاف، وسجل تجاري رقم (...) شطب في تاريخ 1440/11/1هـ الموافق 2019/7/4م أي بعد الأعوام محل الخلاف، سجل رقم (...) شطب في 30/09/2020م أي بعد الأعوام محل الخلاف، كما أوضحت الهيئة للدائرة مصدرة القرار بأن لدى المكلف عمالة بعدد (3) عمال حسب نظام التأمينات الاجتماعية للسجل رقم (...) وهذا ما يؤكد على ممارسة النشاط، كما أن الهيئة أشارت في مذكراتها الجوابية المقدمة في الدعوى محل الاستئناف بأن لدى المكلف قوائم مالية لعام 2014م وهي سنة سابقة للربط واتضح من خلالها وجود مبيعات بمبلغ (365,850) ريال مما يؤكد على ممارسة المكلف للنشاط،علاوةً على ما سبق لم يقم المكلف بنفي ممارسة للنشاط كما جاء بقرار الدائرة وإنما جاءت دعواه باعتراضه على نسبة الربح التقديرى وهذا بحد ذاته إثبات على ممارسة المكلف النشاط، وبناءً على ما سبق وحيث ثبت للهيئة ممارسة المكلف للنشاط وتم الربط عليه وفقاً لما يتوفى لدى الهيئة من بيانات وذلك استناداً إلى المادة (13) من اللائحة التنفيذية لجبيبة الزكاة.

وفي يوم الإثنين بتاريخ 21/04/2025م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل جلسها في تمام الساعة 02:01 م بحضور أعضائها المدونة أسمائهم في المحضر، عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم:(25711) وتاريخ : 1445/04/08هـ؛ وبالناء على الخصوم، حضر ممثل المستأنفة / ... (هوية وطنية رقم ...)، بموجب توقيع صادر من نائب محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية والالتزام برقم (...) وتاريخ 1445/03/19هـ. كما حضر المستأنف ضده أصلحة ...، هوية وطنية رقم (...)، وبسؤال ممثل المستأنفة بما يود إضافته، أفاد بأنه يتمسّك بما سبق تقديمها في هذه الدعوى. وبعرض ذلك على المستأنف ضده أجاب بتمسّكه بما سبق تقديمها في هذه الدعوى وبسؤال الطرفين بما يودان إضافته، قررا الاكتفاء بما سبق تقديمها.

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2025-240763

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-240763-2024)

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من الهيئة، تبيّن للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً، لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف الهيئة بشأن بند (الربط التقديري للأعوام 2015م وحتى 2018م)، ودفعت بأن المكلف يزاول النشاط ولديه عدد من السجلات التجارية، وعليه فإن إجرائها جاء متواافقاً مع أحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة. واستناداً إلى الفقرة (9) من المادة (13) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01هـ، والتي نصت على: "عند تحديد وعاء زكوي بالأسلوب التقديري لمكلف سبق اعتماد إقراره المستند إلى دفاتر وسجلات نظامية في السنة السابقة يجب الأخذ بعناصر الوعاء الظاهرة في ذلك الإقرار بخلاف الربح والذي يقدر بنسبة 15% من إجمالي إيرادات النشاط المصرح به ما لم تتوفر معلومات تفيد خلاف ذلك"، وبناء على ما تقدم، وبسبب عدم تقديم المكلف إقراراته الزكوية في المواعيد النظامية، وذلك استناداً إلى الفقرة الثامنة من المادة (21) من لائحة جباية الزكاة لعام 1438هـ والتي نصت على أنه: "يحق للهيئة إجراء الربط أو تعديله في أي وقت دون التقييد بمدة في الحالات الآتية: 1- إذا وافق المكلف كتابياً على إجراء الربط أو تعديله بـ إذا لم يقدم المكلف إقراره. 2- إذا تبين أن الإقرار يحتوي على معلومات غير صحيحة". الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول استئناف الهيئة وإلغاء قرار دائرة الفصل وتعديل إجراء الهيئة بشأن الربط التقديري للأعوام 2015م وحتى 2018م) وذلك بالربط على رأس المال المدون في السجل التجاري.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (IFR-2024-231581) الصادر في الدعوى رقم (Z-231581-2024) المتعلقة بالربط الزكوي للأعوام من 2015م إلى 2018م.

ثانياً: وفي الموضوع:

اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2025-240763

الصادر في الاستئناف المقيد برقم (Z-240763-2024)

قبول استئناف الهيئة وإلغاء قرار دائرة الفصل وتعديل إجراء الهيئة بشأن (الربط التقديري للأعوام 2015م و حتى 2018م) وذلك بالربط على رأس المال المدون في السجل التجاري.

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس الدائرة

الدكتور / ...



يقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.